

دور القياسي المحاسبي بالقيمة العادلة في تحسين القيمة المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة أن سي أ رويبة -

عيسى زاوي *1

1. مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، (الجزائر)، a.zaoui@cu-aflou.dz.

نشر في: 2021-01-27

قُبِلَ في: 2021-01-13

استلم في: 2020-09-19

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تسليط الضوء على أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحسين مصداقية نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية من خلال القوائم المالية لمؤسسة أن سي أ رويبة التي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية ولا تقوم بإعادة تقييم التثبيات وذلك من القراءة السطحية لكشوفها المالية. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى تحسين مصداقية نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية من خلال الزيادة في موثوقية وملاءمة البيانات المالية وإضفاء طابع المصداقية على مركزها المالي ويزيد من تعظيم نتائجها من خلال تقليص حجم الوعاء الضريبي والانتفاع بالوفر الضريبي.

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة ؛ قياس محاسبي ؛ مالية.

رموز تصنيف JEL: F30 ; E62 ; M40 ; M21.

**The role of the fair value accounting standard in improving the
financial value of the economic institution
- NCA Rouiba Foundation Case Study-**

ZAOUI Aissa ^{1*}

1. Laboratory of Legal and Economic Studies, University Center of Aflou , (Algeria), a.zaoui@cu-aflou.dz

Received: 19/09/2020

Accepted: 13/01/2021

Published: 27/01/2021

Abstract:

This research paper sheds light on the importance of accounting measurement at fair value and its role in improving the credibility of the business results of the economic institution ,this was highlighted through the financial statements of the Ansi Rouiba Foundation, which applies the historical cost principle and does not re-evaluate the fixations from the superficial reading of its financial statements. The study found that applying accounting measurement on the basis of fair value leads to improving the credibility of the economic institution's business results by increasing the reliability and appropriateness of the financial statements and adding credibility to its financial position and further maximizing its results by reducing the size of the tax base and benefiting from tax savings.

Keywords : Fair value; Accounting measurement; Finance.

JEL classification codes : M21 ;M40 ;E62 ;F30.

* : *Corresponding author*

مقدمة:

إن البيانات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تم إعدادها على أساس القياس المحاسبي التقليدي الذي يستند في تسجيله للأحداث المالية على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد هي بيانات غير حقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي، كما أنها تمثل معلومات مضللة فاقدة لمصداقيتها ولا يعكس محتواها القيمة الحقيقية لقيمة الثروة، كما أنها لا تبرز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ولا تبين مصداقية قياس نتائج الأعمال الخاصة بها، لأنها تتضمن مجاميع لوحداث نقدية غير متساوية في القيمة، وبذلك فإنها تكون محل انتقادات من قبل المستثمرين وباقي الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة الاقتصادية، كما أن أداء وظيفة المحاسبية المالية يكتنفه قصورا واضحا يتجلى من خلال عدم قدرته على توفير معلومات مالية تتسم بالمصداقية والملائمة لكافة مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما دعا بالفائمين على متابعة وتجديد الفكر المحاسبي إلى ضرورة التوجه نحو القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة باعتباره القياس المحاسبي الأنسب الذي يراعي ويُلبي رغبات مستخدمي القوائم المالية وجميع الأطراف التي تتعامل معهم المؤسسة الاقتصادية باعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي التي تم إعدادها على أساس القيمة العادلة هي بيانات حقيقية ذات مدلول اقتصادي غير بعيدة عن الواقع و ذات موثوقية وملاءمة أكثر استجابة لمتطلباتهم.

والجزائر في هذا الصدد خطت خطوة ايجابية من أجل مسايرة التطورات المحاسبية ومواكبتها اتخذت منحى التوجه نحو القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة من خلال إصلاحات التشريعات المحاسبية التي قامت والتي أثمرت بصور النظام المحاسبي المالي في 25-07-2007 ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني.

إشكالية الدراسة:

من أجل التطرق للجوانب المتعددة في هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكال على النحو التالي:

- هل تؤدي عملية القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة إلى إضفاء مصداقية الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل ارتأينا تجزئته إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم القيمة العادلة وماهي المزايا والفوائد التي يتمتع بها عن غيره من القياسات المحاسبية الأخرى؟

- ماهي المكانة التي حظي بها منهج القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي؟

- هل تستجيب المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن إشكالية الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- يؤدي استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة إلى تحسين صورة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي عُتبت بها دراسة بدائل القياس المحاسبي من قبل المفكرين في مجال الفكر لما لها من أثر بالغ على أداء الوظيفة المحاسبة والمالية كما يستمد أهميته أيضا من خلال مدى اهتمام المستثمرين و كافة الأطراف التي تتعامل مع المؤسسات الإقتصادية من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال القوائم المالية التي تقوم بإعدادها والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم المصيرية المتعلقة بالتعامل مع هذه المؤسسات.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- التعرف على طبيعة العمل بالقياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة من خلال مفهومه والخصائص التي تميزه عن غيره من بدائل القياس المحاسبي؛
- التعرف على مكانة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في التشريع المحاسبي الجزائري.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، تم تصميم الإطار النظري للدراسة والذي تضمن الدراسات الأدبية الخاصة بموضوع القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وعلاقته بالوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية وذلك من خلال استقراء الكتب والمجلات العلمية وكذا المداخلات والدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالقوائم المالية لمؤسسة أن سي أ روبية للفترة الممتدة من 2014-2016.

الإطار النظري للدراسة

نشأ مفهوم القيمة العادلة نتيجة للجدال القائم حول محاسبة التضخم في الستينيات من القرن العشرين، وكيفية إدخال تغيرات الأسعار في الحسابات ، وكان النقاش يدور حول التكلفة التاريخية والبدايل المطروحة ولاسيما بعض أشكال القيمة الحالية .ونتيجة المحاولات الفاشلة لاعتماد محاسبة تغيرات الأسعار المستندة على التكلفة الحالية ، اتجه واضعو المعايير المحاسبية إلى استخدام القيمة العادلة وترسخ هذا المفهوم في أول العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وقد تبناه مجلس معايير المحاسبة الأمريكية وأصدر العديد من المعايير حول اعتماده.

والجزائر في إطار تكييف منظومتها المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية أخذت بهذا المنحى ، القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وذلك من خلال النصوص التنظيمية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي.

مدخل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة:

حظي تعريف القيمة العادلة اهتمام المفكرين في مجال المحاسبة لعل أبرزها التعريف التالي:

القيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع تقوم على مجموعة من المقومات يمكن حصرها في النقطتين: (حواس صلاح، 2008، صفحة 156)

النقطة الأولى : قيمة يمكن مبادلة الأصل بها ، وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، في حين تتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار :

الحصول على الأصل نقدا وتكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه نقدية. الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة ، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناؤه مساوية لقيمة الأصل المتنازل عنه.

إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أية حقوق ملكية أخرى ، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

أن تكون عملية المبادلة تمت بناء على إلزام المؤسسة وتكون مصادر الالتزام متنوعة مثل الحاجة الاضطرارية للمؤسسة ، وجود وكيل وحيد للأصل وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية.

النقطة الثانية : قيمة سداد الالتزام ، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل دفع الالتزام .

تقييم عملية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة

إن من أهم الدواعي المنادية باستخدام نموذج القيمة العادلة في عملية التقييم المحاسبي هو تدارك القصور الذي يعاني منه مبدأ التكلفة التاريخية وخاصة في حالة التغير في المستوى العام للأسعار إضافة لعدة مزايا أخرى يتمتع بها هذا النموذج المحاسبي (السويطي، 2012، صفحة 198)

تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الاقتصادي وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل .

- يوفر هذا المنهج قياس للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للمؤسسة؛
- يراعي هذا المنهج تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ويتماشى مع مفهومي المحافظة على رأس المال المادي ورأس المال الحقيقي؛

- تعد النتائج المستخرجة باستخدام منهج القيمة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وإجراءات التحليلات المالية؛
- توفر القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛

- يزود منهج القيمة العادلة المستثمرين بكافة فئاتهم بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة. ولكن على الرغم من المزايا التي يتمتع نموذج القيمة العادلة والتي تعتبر بمثابة الحجج التي يستند إليها مؤيدوه ، إلا أنه في المقابل هناك سلبيات لهذا النموذج والتي تمثل الحجج التي يستند إليها معارضوه والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (النجار، 2013، الصفحات 469-470)

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق قياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة؛
- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة؛
- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

فوائد القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

نظرا للقصور الواضح لمبدأ التكلفة التاريخية ونظرا لعدم ملائمتها في فترات التضخم ، أدى بالجهات الدولية والمفكرين المختصين بشؤون المحاسبة من خلال مختلف الدراسات إلى ضرورة تطبيق أساليب محاسبية تتلاءم مع الظروف التضخمية لما لها نتائج إيجابية تخدم مصالح المؤسسة ومصالح مستخدمي القوائم المالية ، من خلال هذه النقطة سنتطرق لأهم أهداف محاسبة التضخم

- المحافظة على رأس المال

تزداد في الوقت الراهن أهمية المحافظة على رأس المال وذلك نظرا للارتفاع المستمر في الأسعار على المستويين العام و الخاص ، ولتوضيح هذه الأهمية توجد ثلاث طرق للمحافظة على رأس المال:

- المحافظة على رأس المال النقدي

يستند مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي بالمحافظة على عدد الوحدات النقدية الممثلة لرأس المال المستثمر والتي كانت في البداية على حالها دون نقصان ، وللمحافظة عليه لابد أن يُقاس الربح الدوري مع ضمان بقاء القيمة النقدية لرأس المال دون مساس (يخلف، 2016، صفحة 130)

- المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال

نظراً لما ثبت من عدم صحة فرضية ثبات القوة الشرائية للنقود الذي يقوم عليها المفهوم الأول و حدوث الانخفاض فيها في ظل التضخم، تحول المقصود من المحافظة على العدد النقدي لرأس المال إلى المحافظة على القوة الشرائية والتي تتناقص في ظل التضخم، بما يقتضي تعويض هذا النقص في صورة إضافة عدد آخر من وحدات النقود لرأس المال من الإيرادات قبل القول بوجود أرباح. (زاوي ، 2018، صفحة 56)

- المحافظة على الطاقة التشغيلية لرأس المال

يقوم هذا المعنى على أن رأس المال لا يظل في صورته النقدية بل يستثمر في عدة أصول تستخدم في النشاط لتحقيق الإيرادات، ولذلك فإن المحافظة عليه يجب أن تنصرف إلى صورته الاستثمارية أو إلى أصول المستثمرين فيها بالفعل، بمعنى القدرة على استبدال ما استخدم منها في أداء النشاط وإعادتها إلى ما كانت عليه من حيث طاقتها التشغيلية، وفي ظل التضخم فإن أسعار الأصول ترتفع وبالتالي يلزم أن يقوم المستخدم منها في صورة تكلفة المبيعات والإهلاك بالتكلفة الاستبدالية، وبالتالي فهذا المعنى ينصرف إلى المحافظة على قدرة رأس المال مقاسا بقيمة الأصول المستثمر فيها، أما المعنى السابق فهو ينصرف إلى المحافظة على قدرته مقاسا بأسعار جميع السلع والخدمات كما يعبر عنها المستوى العام للأسعار والتي قد تنقص أو تزيد عن أسعار الأصول المستثمر فيها بما يجعل المعنى الثالث أكثر تحقيقاً للمحافظة على رأس المال (عمر، 1989).

إظهار القياس الحقيقي لنتائج الأعمال

يهدف القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة إلى إظهار القياس الحقيقي لنتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية وذلك لأن قيم عناصر البيانات المالية التي تستند إليها في عمليات المقارنة و التحليل لأغراض اتخاذ القرارات والمصيرية المتعلقة بمستقبلها ذات مدلول اقتصادي حقيقي غير بعيدة عن الواقع .

تعظيم الأرباح

يوفر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يكسب أرباحاً إضافية للمؤسسة كانت موجهة لإدارة الضرائب وذلك لأن الأرباح المحسوبة على أساس القياس المحاسبي هي أرباح صورية بفعل التضخيم و لا تُعبر عن حقيقة نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عناصر تحديد الأرباح تقاس بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار التدهور الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقود بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يتم قياس معظم عناصر النفقات بالتكلفة التاريخية أما عناصر الإيرادات فيتم قياسها بالأسعار الجارية، وبذلك يكون قد تم استخدام معيارين مختلفين لتحديد نتيجة الأعمال أحدهما لقياس بعض عناصر الأعباء ويتمثل في عدة قوة شرائية لوحدة النقود المرتبطة بتاريخ اقتناء الأصول، والثاني لقياس عناصر الإيرادات ويتمثل في القوة الشرائية لوحدة النقود خلال العام.

إظهار القياس الحقيقي لعناصر المركز المالي

ان استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يجسد التمثيل الحقيقي لعناصر المركز المالي، وذلك أن عناصر الميزانية المحاسبية لا يمكن أن تُعبر في فترات التضخم عن صافي الثروة الحقيقية للمؤسسة، بسبب اختلاف وحدات قياس عناصرها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية لقيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمتها الحقيقية.

- إظهار القياس الحقيقي لعناصر المركز المالي

ان استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يجسد التمثيل الحقيقي لعناصر المركز المالي، وذلك أن عناصر الميزانية المحاسبية لا يمكن أن تُعبر في فترات التضخم عن صافي الثروة الحقيقية للمؤسسة، بسبب اختلاف وحدات قياس عناصرها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية لقيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمتها الحقيقية.

- زيادة موثوقية وملاءمة البيانات المالية

من فوائد القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة زيادة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية وجعلها قابلة للمقارنة وذلك لأنه يزيل التشوهات التي تشوب البيانات المالية وخاصة في الفترات التي يصاحبها التغير في المستوى العام للأسعار، كما أن القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يضفي طابع المصدقية على قيم عناصر البيانات المالية ذات مدلول حقيقي وذلك لأنه على أساسه تستمد قيمها من الواقع وهذا ما يعطي قيمة حقيقية للأرباح المحققة عند قياسها و يجنب المؤسسة الاقتصادية من دفع ضرائب أكثر وتجنب تآكل رأس مالها والمحافظة عليه.

- ترشيد قرارات المستثمرين

إن استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يساهم وبشكل كبير في ترشيد قرارات المستثمرين وذلك لأنهم يعتمدون في عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية على البيانات المالية التي تبين مصادر التدفقات النقدية التي يتم الاعتماد عليها في عملية تقييم المشاريع، فقيمة الاهتلاكات التي تعتبر مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية السنوية والظاهرة في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في فترات التضخم الاقتصادي هي أقل من

قيمتها الحقيقية ، وهذا ما يؤثر على صافي الربح الحالي في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ، كما أن عدم الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في عملية التقييم يؤدي إلى تحقيق نتائج وهمية بعيدة عن الحقيقة الاقتصادية و إلى (العمرى، 2012، صفحة 142):

- زيادة تعقيد مشكلة إجراء التنبؤات لمجرى النقد؛
- زيادة المخاطر المالية المرتبطة بقرار الاستثمار؛
- مشكلة التنبؤ بالتنوع النقدي لكل عنصر من عناصر المكونة لمجرى النقد الاستثماري.

القيمة العادلة في إطار النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي في 25-07-2007 ليكون بديلا عن المخطط الوطني المحاسبي وذلك لطبيعة المرحلة التي اقتضت ذلك ، وتلاه بعد ذلك صدور عدة مراسيم، قرارات وتعليمات تنظيمية، الغرض منها هو تفسير وتوضيح منهجية العمل وطرق التقييم المحاسبي لشتى عناصر القوائم المالية ، وتحديد الشروط والكيفية التي تُمسك بها المحاسبة ، تم صدور قرارا خاصا في هذا الشأن بالنسبة للمؤسسات المصغرة ، ومرسوما آخر لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر .

وحدد النظام المحاسبي المالي في طياته إطارا تصوريا يحتوي على مجموعة من القواعد والمبادئ ليكون بمثابة الدليل والمرشد في طريقة العمل المحاسبي، وألزم جميع المؤسسات الخاضعة لهذا القانون بضرورة عرض القوائم المالية المحددة بما يقتضيه هذا الإطار، وذلك بالطريقة التي حددها، حتى يتسنى للوظيفة المحاسبية أن تؤدي دورها المُفوط لها على أحسن وجه من خلال مخرجاتها التي تعكس الصورة الصادقة لوضع المؤسسة وتكشف حقيقة الأداء المالي الخاص بها.

التبني الصريح لمنهج القيمة العادلة

أحدثت عملية التقييم المحاسبي نقلة نوعية في تاريخ التشريع المحاسبي الجزائري وذلك من خلال القرار المتعلق بتحديد قواعد التقييم المحاسبي (مرسوم تنفيذي ، 2009)، والذي يهدف في طياته من خلال المادة الأولى منه ،في تحديد كفاءات تطبيق مجموعة من المواد القانونية من المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر في 23-05-2008 الذي يهدف إلى تطبيق أحكام القانون 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي. ومن بين هذه المواد التي خصها هذا القرار ، المادة 16 منه والتي تُص على "تُفيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتُعرض الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو القدرة الشرائية للعملة . غير أن الأصول والخصوم مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية (مرسوم تنفيذي، 2008).

وقد خصص هذا القرار قسما كاملا للتفصيل في عملية التقييم المحاسبي والذي استهله بالمادة الأولى منه بوجوب الاعتماد على اتفاقية التكلفة التاريخية كقاعدة عامة في عملية تقييم العناصر المقيدة في الحسابات ، إلا أنه يُسمح

بتطبيق أساليب القياس المحاسبي الأخرى في عملية التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية ، قيمة الانجاز والقيمة النفعية ، وهذا نص صريح على تبني النظام المحاسبي المالي لمنهج القيمة العادلة في عملية التقييم المحاسبي إلى جانب مبدأ التكلفة التاريخية ، من خلال ما سبق تبين أن النظام المحاسبي اعتمد عدة قياسات محاسبية إلى جانب التكلفة التاريخية والتي تتمثل في: (الجريدة الرسمية، 2007)

القيمة الحقيقية: المبلغ الذي يمكن أن يتم به تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.

القيمة النفعية: القيمة المحينة لتدفقات أموال الخزينة المقبلة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصول وخروجها عند نهاية مدة نفعيتها.

قيمة السوق المبلغ الذي يمكن الحصول عليها من أجل بيع سند توظيف في سوق نشطة أو المبلغ الواجب دفعه من أجل اقتنائه.

سعر البيع الصافي: المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصول أثناء صفقة تجري ضمن شروط المنافسة العادية بين الأطراف الذين يكونون على دراية بالموضوع وموافقين ، مع انخفاض تكاليف الخروج.

القيمة المحينة : التقدير الحالي للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ، ضمن المسار العادي للنشاط.

مضمون القرار المؤرخ في 26-07-2008

من خلال الملحق الأول من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 الخاص بقواعد التقييم في بابه الأول، تم تخصيص الفصل الثاني قواعد التقييم الخاصة والإدراج في الحسابات ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى 07 أقسام، تتضمن أكثر من 30 فقرة كلها تتكلم عن أسس عملية التقييم بالقيمة العادلة .

مبررات اعتماد النظام المحاسبي المالي لمنهج القيمة العادلة

هناك عدة مبررات استند عليها النظام المحاسبي في تبنيه لمنهج القيمة العادلة، كأسلوب محاسبي يستخدم في عملية التقييم المحاسبي إلى جانب مبدأ التكلفة التاريخية ، يمكن عرضها في النقاط التالية :

المبرر الأول : جمود المخطط الوطني للمحاسبة الذي تم الاعتماد عليه لأكثر من ثلاثة عقود زمنية كمصدر للتشريع المحاسبي في الجزائر وعدم مواكبته للتغيرات و التطورات الاقتصادية واعتماده فقط على منهج التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي والذي كما أسلفنا الذكر لا يتلاءم والظروف التضخمية؛

المبرر الثاني: يستمد النظام المحاسبي المالي مبادئه وأسس من المعايير الدولية للتقارير المالية ، وأن نصوصه التنظيمية تتوافق إلى حد بعيد مع المعايير المحاسبية الدولية والتي يتضمن العديد منها على ضرورة استخدام منهج القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية ؛

المبرر الثالث: يتلاءم منهج القيمة العادلة مع الظروف التضخمية وذلك لأنه يعتمد في عملية القياس المحاسبي على الأسعار الجارية ؛

المبرر الرابع: يعتبر مبدأ القيمة العادلة قياس محاسبي أمثل لقياس عناصر القوائم المالية والتي عن طريقها تكتسب مصداقية أفضل ، فضلا عن أنها تؤدي إلى تحقيق نتائج مالية حقيقية، وقياس موضوعي واقعي لصافي المركز المالي ، وبالتالي فإنها تمثل الوسيلة الأنجع لاتخاذ القرارات المالية من قبل المستثمرين وباقي المستخدمين في مجالات أخرى.

الإطار التطبيقي للدراسة

مجمع الدراسة: مؤسسة أن سي أ رويبة تأسست سنة 1966 وهي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 849195000 دينار جزائري ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة (/ NCA ROUIBA) اسباب اختيار شركة أن سي أ رويبة:

من خلال القراءة السطحية للقوائم الخاصة بالشركة من موقعها الرسمي تبين أن الشركة لم تقم بإعادة تقييم تشيبتها المادية لعدة دورات محاسبية وذلك لأنها توقفت عن عملية إعادة التقييم بالقيمة العادلة منذ سنة 2012 بسبب الخلافات مع مصلحة الضرائب (زررقون و بن يدير ، 2016، صفحة 7)؛

جدول (1)

البيانات المالية موضوع الدراسة

2016	2015	2014	الأصول
1.183.751.184	1.183.751.184	1.183.751.184	الأراضي
922.838.083	922.838.083	922.838.083	المباني
2.106.589.267	2.106.589.267	2.106.589.267	مجموع الأصول غير المقيمة
872414461	7787146170	6538621864	مجموع الأصول غير الجارية
% 24.14	% 27.05	% 32.21	نسبة مجموع 1 إلى مجموع 2
12.500.323.503	11.064.845.848	9.435.785.271	مجموع الأصول
% 16.85	% 19.03	% 22.32	نسبة مجموع 1 إلى مجموع 3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

من خلال الجدول (1) أعلاه يتبين أن مؤسسة أن سي أ رويبة لم تقم بإعادة تقييم كل من الأراضي والمباني وبقيت قيمها ثابتة دون تغيير لعدة دورات ، علما أن هذه القيم تمثل نسب كبيرة جدا بالنسبة لمجموع الأصول غير الجارية فهي تتراوح ما بين 23.11 % و 32.21 % وكذلك بالنسبة لمجموع الأصول فقد قيم عناصر التثبيات غير المقيمة ما بين 16.67 % و 22.32 % وهي نسب مرتفعة قد يكون لها الأثر السلبي على نتائج أعمال المؤسسة ووضعيتها المالية.

الأثار السلبية الناجمة عن عدم تقييم عناصر التثبيات

من غير الممكن تقييم عناصر التثبيات دون وجود سوق مالي نشط يتوفر على كافة الشروط ولكن يمكن إعطاء تقييم تقريبي مبني على أساس محاسبي وهو التقييم بتعديل العناصر غير المعاد تقييمها ثم نحدد من خلال هذا التقييم النتائج.

طريقة التقييم : تبنى على أساس تعديل القيم غير معدلة بواسطة الأرقام القياسية .

جدول (2)

مؤشر اسعار الاستهلاك بالجزائر 2010=100

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر الاستهلاك	100	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74	134.84	142.38	148.46	151.36

المصدر: (https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL)

- وجود أرباح الوهمية المدرجة في النتيجة الإجمالية

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن القيم المعدلة التي من المفروض أن تقيم بها عناصر الأصول التي لم يتم إعادة تقييمها من طرف المؤسسة تختلف اختلافا جذريا عن القيم التاريخية الظاهرة بقائمة الميزانية، وهذا ما نجم عنه إدراج ربح وهمي في النتيجة الإجمالية بقيمة الفارق بين القيمتين وهو ما يؤدي حتما إلى اتساع في حجم الوعاء الضريبي و تحمل أعباء إضافية هي في غنى عنها لو قامت المؤسسة بإعادة تقييم تثبياتها.

جدول (3)

تحديد القيم المعدلة لعناصر التثبيات غير المعدلة

السنة	2014	2015	2016
القيمة التاريخية	2.106.589.267	2.106.589.267	2.106.589.267
معامل التعديل	117.52/120.95	120.95/126.74	126.74/134.84
القيمة المعدلة	2.168.73.280	2.271.861.161	2.417.056.643
فارق التقييم	61.484.012	103.787.881	145.204.482

المصدر : من إعداد الباحث

-زيادة في الأعباء الضريبية

يمثل مجموع النتيجة الإجمالية حجم الوعاء الضريبي قبل وبعد التعديل ومن خلاله يتبين مدى اتساع الفرق بين القيمتين ، وهذا ما ترتب عنه دفع أعباء إضافية كان بالإمكان توفيرها لصالح المؤسسة لو قامت بعملية إعادة التقييم المحاسبي.

جدول (4)

حجم الوعاء الضريبي قبل وبعد التعديل

2016	2015	2014	البيان
151.589.656	252.022.520	368.943.211	النتيجة الإجمالية 1
145.204.482	103.787.881	61.484.012	الربح الوهمي المدرج
6.385.174	148.234.639	307.095.199	النتيجة الاجمالية 2

المصدر: من إعداد الباحث

- انخفاض في الموارد الداخلية

من خلال الجدول (5) نلاحظ الفرق الموجود بين الضرائب الفعلية المدفوعة فعليا وبين الضرائب المفروض دفعها لو قامت المؤسسة بإعادة تقييم تثبياتها غير المقيمة، وهذا ما توضحه النسب المالية المحسوبة إلى النتيجة الاجمالية التي تبين أن العبء الضريبي المدفوع يتراوح ما بين 03.41 % و 87.5 % ومن الملاحظ من خلال الجدول أيضا ارتفاع نسبة العبء الضريبي المدفوع سنة 2016 ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :

- ارتفاع فارق إعادة التقييم لسنة 2016 والذي يمثل الربح الصوري المدرج في النتيجة الإجمالية نتيجة لعدم قيام المؤسسة بإعادة تقييم عناصر التثبيات غير المقيمة لعدة دورات محاسبية

جدول (5)

وضعية الأرباح المحققة

2016	2015	2014	البيان
138.477.963	35.356543	75.135.133	الضريبة على الأرباح المدفوعة فعليا.
5.832.920	20.795.838	62.539.811	الضريبة على الأرباح المفروض دفعها
132.645.043	14.560.295	12.595.322	قسط المورد الداخلي الضائع
%87.5	% 5.77	% 03.41	نسبة الربح الضائع

المصدر : من إعداد الباحث

الخاتمة

إن القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية يعترضه الكثير من النقائص، فقيم عناصر البيانات المالية التي تتضمنها غير حقيقية ن بعيدة عن الواقع لا تتماشى مع تطورات القيم الحقيقية وذلك لأن هذا المبدأ يعتمد في قياسه على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقدية والتي أثبت الواقع الاقتصادي أن افتراض ثبات ودة النقد ليس له أساس من الصحة بفعل الموجات التضخمية المستمرة. ولذا فإنه أضحي من الضروري على المؤسسات الاقتصادية اعتماد القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وذلك لما يتمتع به من مزايا عديدة كما تم اثباتها من خلال نتائج الدراسة التطبيقية.

نتائج اختبار صحة الفرضيات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وتمت صياغتها على النحو الآتي:
يؤدي استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة إلى تحسين صورة الوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تم إثبات صحتها وقبولها من خلال نتائج دراسة الحالة التطبيقية التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:
- إن إعادة تقييم عناصر البيانات المالية يزيد من موثوقية وملاءمة البيانات المالية ويجعل قيم العناصر التي تتضمنها أقرب إلى القيمة الحقيقية وهذا ما يضيف طابع مصداقية صافي المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- إن إعادة تقييم عناصر البيانات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يؤدي الى استخدام القياس على أساس القيمة العادلة إلى إضفاء مصداقية صافي المركز المالي من خلال البيانات المالية غير بعيدة عن الواقع التي تتضمن عناصرها قيم حقيقية كما أنه يؤدي إلى تحسين مصداقية قياس نتائج أعمال المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التقليل من حجم الوعاء الضريبي والانتفاع من الوفورات الضريبية.

نتائج الدراسة

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:
- تتوقف عملية اتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة للمستخدمين على درجة ومصداقية القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية، وحتى تتوفر القوائم المالية على المصداقية يجب على القائمين بشؤون إدارتها استخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة لأنه يزيد ويحسن من موثوقية وملاءمة البيانات المالية؛
- أتاح النظام المحاسبي المالي من خلال نصوصه التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية استخدام نموذج القيمة العادلة إلى جانب التكلفة التاريخية كأحد الإجراءات الوقائية من أثار التغير في المستوى العام للأسعار؛
- إعادة التقييم الدوري لعناصر القوائم المالية يساهم بشكل فعال في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وُزيل بشكل تلقائي السلبية التي تشوب القوائم المالية؛
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن عدم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بالجوانب المتعلقة بعملية القياس المحاسبي من شأنه أن يفقد القوائم المالية مصداقيتها وذلك من

خلال فقدانها للخصائص النوعية وعدم ضبط كل من قياس نتائج الأعمال وقياس عناصر المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية أن عدم لجوء المؤسسة الاقتصادية لعملية إعادة تقييم موجوداتها يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية منها :

- فقدان القوائم المالية لموثوقيتها وملاءمتها؛
- اتساع حجم الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الأعباء الضريبية؛
- انخفاض في النتائج المحققة من طرف المؤسسة الاقتصادية؛
- انخفاض في جم الموارد الداخلية وقد يؤدي هذا إلى تآكل رأسمال المؤسسة مع مرور الوقت.

المقترحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تحديث النظام المحاسبي وجعله يتكيف كلية مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل إزالة القصور والغموض الذي يعتريه ؛
- العمل على اقامة دورات علمية تدريبية للإطارات المالية العاملة بالمؤسسات الاقتصادية لتوضيح أهمية القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة؛
- ضرورة التنسيق بين الجهات المكلفة بالشؤون المحاسبية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالقيام بالندوات والملتقيات العلمية فيما يخص المسائل المحاسبية الغامضة ، والتركيز على أهمية القياس المحاسبي؛
- العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون تطبيق القيمة العادلة وذلك من خلال :
- إدخال تحسينات على السوق المالية الجزائرية و ذلك بتبسيط إجراءات الولوج فيها والعمل على توفير مصادر المعلومات التي تفيد عملية التقييم وتوفير الشروط الضرورية حتى يتمتع بالكفاءة والشفافية؛
- رفع مستوى التكوين والتأهيل من خلال مساهمة التطورات الخاصة بالمجال المحاسبي والمالي وذلك من خلال تحسين البرامج التعليمية الخاصة بالمجالين وتكثيف الندوات والأيام الدراسية والملتقيات حول المشاكل المحاسبية المعاصرة؛
- العمل على تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالجانب الاقتصادي وجعلها أكثر مرونة استجابة للواقع والعمل على إعطاء عناية خاصة بالقانون الجبائي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الجريدة الرسمية. (25، 11، 2007). القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007. . لجريدة الرسمية. الجزائر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- السويطي، م. م. (2012). *التأصيل النظري للممارسات النظرية المحاسبية المحاسبية في مجالات العرض - القياس - الإفصاح*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- العمرى، بس. ج. (2012). *محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار زهران للنشر.
- جميل حسن النجار. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 09، العدد الثالث، 465-493.
- حواس صلاح. (2008). *التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- عيسى زاوي. (2018). أثر التضخم على صحة ومصداقية القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- كمال بن يخلف. (2016). دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- محمد زرقون، و فارس بن يدير. (2016). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 1-20.
- محمد عبدالحليم عمر. (1989). *المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية*. تم الاسترداد من مكتبة عين الجامعة : <https://ebook.univeyes.com/6858/pdf>
- مرسوم تنفيذي. (25 03، 2009). ، *الجريدة الرسمية* رقم 19 الصادرة في 25-03-2009 القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. - *جريدة رسمية*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- مرسوم تنفيذي. (23 05، 2008). المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر في : 23-05-2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11. مرسوم تنفيذي. الجزائر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Official Gazette. (25 11, 2007). Law No. 07-11 regarding the Financial Accounting System, Official Gazette No. 74 issued on 15 Dhu al-Qa'dah 1428 corresponding to November 25, 2007. The Official Gazette. Algeria: The People's Democratic Republic of Algeria.
- Al-Swaiti, M. M. (2012). *The theoretical consolidation of the theoretical practices of accounting accounting in the fields of presentation - measurement - disclosure*. Amman, Jordan: Wael Publishing House.
- Al-Omari, S. C. (2012). *Inflation accounting between theory and practice*. Jordan: Zahran Publishing House.
- Jamil Hassan Najjar. (2013). The effect of applying fair value accounting on the reliability and appropriateness of financial statements issued by Jordanian joint stock companies. *The Jordanian Journal of Business Administration*, Volume 09, Issue 3, 465-493.

Hawass Salah. (2008). The new trend towards financial reporting standards and its impact on the auditing profession. Algeria: Faculty of Economic, Business and Management Sciences, University of Algiers 03.

Zaoui Aissa. (2018). The effect of inflation on the validity and reliability of the financial statements in light of the adoption of the accounting system. Algeria, Algeria: PhD thesis, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, University of Algiers 03.

Kamal bin Ikhlef. (2016). The role of international accounting standards in addressing the impact of inflation in the financial statements. PhD thesis. Algeria, Faculty of Economic, Business and Management Sciences.

Mohamed Zarkoun, and Faris Bin Yadar. (2016). The reality of applying fair value accounting in the Algerian accounting environment - a field study of two categories; The category of economic institutions listed on the Algerian Stock Exchange and the category of academics and accounting professionals. Algerian Journal of Economic Development, 1-20.

Mohamed Abdul Halim Omar. (1989). Accounting treatment of the effects of inflation on rights and obligations an applied study on Islamic banks. Retrieved from the University Eye Library: <https://ebook.univeyes.com/6858/pdf>.

Executive Decree. (25 03, 2009). Decision dated 23 Rajab 1429 corresponding to July 26, 2008, Official Gazette No. 19 issued on March 25, 2008, which defines the evaluation rules, the content and presentation of the financial statements, as well as the accounts code and rules for their operation. official newspapers. Algeria: the People's Democratic Republic of Algeria.

Executive Decree. (23 05, 2008). Article 16 of Executive Decree No. 156-08 issued on: 23-05-2008 regarding the implementation of the provisions of Law 11-07. Executive Decree. Algeria: The People's Democratic Republic of Algeria.

المراجع الأجنبية:

NCA ROUIBA. (s.d.). *NCA ROUIBA*. Consulté le 7 5, 2020, sur http://www.made-in-algeria.com/vitrine/4_contact.php?tc1=IKmQnaiZ

worldbank. (s.d.). *Consumer price index (2010 = 100)*. Consulté le 07 25, 2020, sur <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL>